توجيهها الى الملك حسين تتضمن الفهم الفلسطيني لبنود الاتفاق. وقد تم بالفعل تجاوز ازمة حادة واجهتها اللجنة المركزية لحركة (فتح) إثر توقيع الاتفاق نتيجة وقوع خلافات بشأنه بين اعضائها، ومنها ما جرى التعبير عنه علنا، حيث تحفظ فاروق القدومي، مثلا، على بعض بنود الاتفاق، في حين اقتنعت غالبية اعضاء اللجنة المركزية بان الاتفاق لا يتعارض مع اية قرارات سبق ان اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني، كما انه ينطلق من روح قرارات قمة فاس وينص على الدولة المستقلة وحق تقرير المصير (**وكالة الانباء القطرية**، الدوحة، ١٩٨٥/٢/٢٠).

بيان اللجنة التنفيذية

صادقت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، عقب سلسلة اجتماعات عقدتها في تونس يوم ١٩٨٥/٢/١٨، على الاتفاق بعد تأكيد تفسيراتها له. وصدر عن اللجنة بيان بهذا الخصوص جاء فيه: «ان مشروع العمل المشترك الاردني ـ الفلسطيني يقوم على الشرعية الفلسطينية ممثلة في قرارات الدورتين الاخيرتين للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر وعمان، وعلى الشرعية العربية ممثلة في قرارات قمة الرباط (١٩٧٤) وفاس (١٩٨٢)، وعلى الشرعية الدولية الكامنة في قرارات الامم المتحدة التي تطالب، بصفة خاصة، بحقوق الشعب الفلسطيني وبالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس. وذكر البيان: «ان مشروع العمل المشترك يجب ان يقوم على توفير الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني التي لاجدال فيها، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة». واكد البيان على «رفض اللجنة التنفيذية لمشاريع الحلول المنفصلة وللاتفاقات المنفصلة، مثل اتفاقيتي كامب ديفيد ومشروع ريغان وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢». وجددت اللجنة التنفيذية تأييدها لفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبحضور الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وباشتراك جميع الاطراف المعنية بالنزاع على قدم المساواة، وتشارك فيه م.ت.ف. بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. واختتم البيان بالقول: «ان م.ت.ف. توافق على هذا المشروع مع تأكيد ضرورة ان يشمل هذا العمل جميع الاطراف المعنية ممثلة داخل وفد عربي مشترك» (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٤٦، ١٩٨٥/٢/٢٢).

ولكن بيان اللجنة التنفيذية لم يخفف من حدة ردود الفعل الغاضبة والمواقف الرافضة للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني من جانب المنظمات الفلسطينية. وحتى داخل حركة (فتح)، فقد برزت بعض المواقف المتعارضة مع موقف اغلبية اعضائها، مما حمل احد المتحدثين باسم المنظمة، وهو احمد عبد الرحمن، على القول: «ان هذه المواقف ليست مدعاة للمفاجأة، ذلك ان حركة (فتح) تملك حرصا خاصا على ان تمارس الديمقراطية في إطرها بأوسع اشكالها» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/٢٣).

وفي معرض رده على ما اعلنه طاهر المصري، وزير الاعلام الاردني بالوكالة، وتوضيحا لرأيه فيما يتعلق بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، تحدث فاروق القدومي، امين سر اللجنة المركزية لـ (فتح) ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، لاذاعة مونت كارلو، يوم ١٩٨٥/٢/٢٤، فكشف حديثه عن عمق الخلافات القائمة بشأن الاتفاق، فقد قال القدومي: «انني، في الاساس، لا ارى لزوما لوجوب توقيع اتفاق مع الاردن؛ فلماذا الاتفاق اذا كان العرب قد قرروا في فاس مشروع سلام عربياً، وافقت عليه الدول العربية وشكلت لجنة سباعية للدعاية له وحظي بتأييد عالمي واسع؟». واضاف القدومي: «ان اللجنة التنفيذية اكدت، في بيانها الاخير، رفضها لمشروع ريغان ولقرار مجلس الامن ٢٤٢ تمشيا مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني»، واشار الى «ان تعديلات اساسية قد اجريت على مشروع العمل الفلسطيني ـ الاردني الذي صيغ، اصلا، بشكل يقبل التأويل والتفسير في نقاط عدة» (**القبس**، ١٩٨٥/٢/٢٥).

ولاحظ المراقبون تصاعدا في لهجة التنديد باتفاق عمان من قبل التنظيمات الفلسطينية، بعد تصريحات فاروق القدومي. وفي هذا الاطار، اكد نايف حواتمه، امين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في حديث صحفي، «ان المهمة المركزية، الآن، هي الغاء اتفاق عمان الذي يمثل الوجه الآخر لمشروع ريغان»، واضاف: «ان الاتفاق حطم كل المقدسات والخطوط الحمراء، وهنالك قلق، في صفوف حركة (فتح) نفسها». ويعتقد حواتمة «انه سيتم دفن الاتفاق كما تم اغلاق النوافذ على المشاريع الشبيهة التي سبقته»، وقد اوضح ان اسقاط هذا الاتفاق هو المدخل لاستعادة الوحدة الوطنية داخل الثورة ومنظمة التحرير وضمانة لصيانة خطها الوطني (**الحرية**، نيقوسيا، العدد